في الكتاب والسنة الصحيحة او الاجماع وشبهها صفاته تعالى فلا يجوز اختراع اسم او وصف
له تعالى الا بقرآن او خبر صحيح وان لم يتواتر لان هذا من العمليات التي يكفي فيها الخبر الصحيح
وانه يكون مصرحا به لا باصله الذي اتفق هنا فيه وشرط مع ذلك ان لا يكون المقام
ذكر لمقابلة نحو الرازي والبصير الكرخي وذهب المعتزلة الى جواز اطلاق
ملك يوهم نقصا ولا ذاق قام مقامه الا يريد به توقيف من الشارع ومال
اليه القاضي ابو بكر الباقلاني وتوقف فيه امام الحرمين وفصل الغزالي فجوز اطلاق
الصفة وهي ما دل على معنى زائد على الذات ومنع اطلاق الاسم وهو ما دل على نفس
الذات وفرق في كتاب المسمى بمنتهى السول وغاية الاربت من مولده الرسول سيد العجم
والعرب صلى الله عليه وسلم توقيفية ثم لا يبعد بعض المتاخرين
نقل في كلمة كل ذاق قال وانا كانت اسماء توقيفية اتفاقا واسماءه تعالى توقيفية
على الراجح لانه صلى الله عليه وسلم اشرف من شرف يسمى في شانه فاطلق عليه ما لا تليق
فسدت الذريعة باتفاق وامامقام الالوهية فلا نقاسر عليه وهو حسن بالغ
وصفاته تعالى الذاتية اي القائمة به تعالى وهي اي الصفات الذاتية
قسمان لا يستحيل الحوادث به وخالف في ذلك الكرامية وهم اصحاب محمد بن
كرام بضم الكاف وتشديد الراء واخر كما في الصفات الافعال كالتخليق
والترزيق والاحياء والاماتة فانها ليست قديمة عند المحققين من الاشاعرة بل هي
حادثة خلافا لبعض الحنفية لانها صفات تعرض للقدرة شرع عند اكثر المتكلمين
وتسمى صفات المعاني قال الهندي المراد بصفات المعاني كل صفة موجودة
قائمة بموجود اوجبت له حكما قال ومعنى اوجبت له حكما انه يلزم من قيامها
بالمحل ثبوت احكامها له وهي الصفات المعنوية فكون القدرة قائمة بالمحل تستلزم
كون المحل قادرا الحياة وهي في خصوصية صفة ازلية يقتضي صحة العلم للموصوف بها
فيشترط له لا سبب وظاهرها شرط لغير العلم ايضا من الصفات فلذا قدمها
والحياة في حقنا اعتدال المزاج النوعي بالروح العلم وهو في حقه تعالى صفة
ازلية تحيط بالاشياء على ما هي عليه وان شئت قلت صفة يتاتى بها الاحاطة بالمعلوم
كما هي فيعلم سبحانه الاشياء كلها واجبها وجايزها ومحالها على ما هي عليه
اجمالا وتفصيلا ومعنى الكليات والجزئيات بدليل قولنا احاط بكل شيء
بعلمه اي البرد الذي وما يسقط من ورقة الا يعلمها الآية واطبق عليه جمع الملل
الا شذمة قليلة من قدماء الفلاسفة لا يعباء بهم قال بعضهم وقد كفى الفلاسفة
حيث اوجبوا علمه تعالى بالجزئيات كلها كفرهم بانكارهم لحدوث العالم وحشرهم اجسادا
وانشد والي ذكره بيت لا يطفل الفلاسفة العوا اذا ذكروها وهي لحفا هشته
على الجزء حدوث عوالم حشرا جسادا وكانت عنته
لكن قال العلامة عبد الرحمن الجامي في جوهرته قد اشتهر عن الحكماء انهم ادعوا
انتفاء علمه بالجزئيات محتجين بان جزئية لاستلزامه التغير في صفاته الحقيقية

ولكن انكره بعض المتاخرين وقال بل تتعلق عليه بالجزئيات على ما اجاله عليهم من ان العلم
كالعلم وكيف يقبل تعلق علمه بالجزئيات وهي صارت عنه الخروج طال به
والارادة لقوله تعالى فعال لما يريد ولانه تعالى صانع بالاختيار وكل من كان كذلك يجب له الارادة
فالله تعالى له الارادة وبرادفها المشية وهي لغة القصد وعرفا عبارة عن صفة في
الحي توجب تخصيص احد المقدورات في احد الاوقات بالوقوع مما يتساوى نسبة
القدرة الى الكل وبقال ايضا هي ايضا صفة قديمة قايمة به تعالى تخصص احد طرفي الممكن من
الفعل والترك بالوقوع او الامكانات والمقابلة ستة نظمها بعضهم في قوله
الممكنات المقابلات وجودنا والعدم الصفات
ازهنه امكنة جهات كذا المقادير والثقات ومعنى المقابل الثاني فالوجود
يقابل العدم وبالعكس وبعض الصفات يقابل بعضا فكونه ابيض مثلا يقابل كونه
اسود وبعض الازمنة يقابل بعضا فكونه في زمن الطوفان يقابل كونه في زمن سيدنا
ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعض الاماكنة تقابل بعضا فكونه بمصر مثلا يقابل
كونه ببولاق وبعض الجهات تقابل بعضا فكونه في المشرق يقابل كونه في جهة الغرب
وبعض المقادير تقابل بعضا فكونه طويلا مثلا يقابل كونه قصيرا فخرج بالممكن المستحيل
والواجب فلا يتعلق بهما الارادة ويشمل الممكن الخير والشر خلافا للمعتزلة في قولهم
ان الارادة الالهية لا تتعلق بالشرور والقبايح واخلف اهل السنة في جواز نسبة
الشر القبيح اليه والراجح جواز ذلك في مقام التعليم لا في غيره تنبيه الارادة
سابقة لكل حادث قال تعالى ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب
من قبل ان نبراها فلا يقع في الكون خلاف مراده ابدا وان كل عنه فكون مرادة طارد
الارادة وان نفي عن الملبس به في الشرع ما علم في الازل انه يوجد اراد وجوده
وقالوا الارادة ومشيته غير محبته ورضاه وامره فما قبل منها اراد تعالى
ما امر به مريد وبانه امر كل مكلف بالايمان وساير الواجبات وفي المعلوم انهم
بالشرط كلهم وبانه الناهي لشيء اذا اراد انه ان تقول له كن لكن انما امر اراد الامر
شيئا ان يقول له كن فيكون قلنا قبل لا فان مفاد هذا ان الامر ما شيء ومنتسب عن الارادة
والقدرة لقوله والله على كل شيء قدير ولانه لو لم يكن قادرا لكان عاجزا والعجز
محال على الله تعالى وهي لغة القوة والاستطاعة وعرفا صفة ازليه قايمة بذاته تعالى
اي بتحصل بها ايجاد كل ممكن حتى افعالنا الا حتيار يهوا عندنا ظرف الارادة
خرج بالممكن عندنا الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما القدرة كالارادة لهما ومرتان
ويلزم منه ان تكون في موجود جايز وجوده حالة فرعية كالجمع بين الضدين
واعادة ولا خلاف في الاولى حزم في الثاني فانه جوز وقوعه بانه محال والقدرة لا
تتعلق له ولا يلزم من ذلك عجز الله تعالى وقولهم عند فقد الارادة هنا ان تاثير
القدرة بالايجاد والاعدام فرع التخصيص الثابت للارادة فاذا انتفت